

طالب بالارتقاء بلغة الخطاب السياسي حفاظاً على الكويت المسباح: نناشد ولاة الأمر التريث في مرسوم تعديل النظام الانتخابي

بالكويت، مؤكداً أن المعاصي والمخالفات الشرعية والبعد عن الله عز وجل هي أسباب الفتن والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها بلادنا، مناشداً جميع الفرقاء عدم تبادل اتهامات التخوين والطعن بالولاءات، فالجميع أبناء الكويت ومحبون لها وساعون لمصلحتها وإن اختلفت الآراء السياسية.

امس الاول السبت لما فيه من عدم تقدير لوضع البلد وأن خطاب بعض المتحدثين في مثل هذه الندوات كان حاداً وغير مناسب فالدستور كفل حرية التعبير بلا تعد على مكاتبة الآخرين، مبيناً أن الكويت لا تحتاج إلى مثل هذا الخطاب التصادمي الذي بدأت ترتفع حدته من خلال البعض وأنا بنتنا نخشى انقلات الأوضاع ووصولها إلى ما لا يعلم خطورته وتبعاته إلا الله.

وطالب د.المسباح كل من سيشارك في مثل هذه التجمعات لاحقاً بعدم التصعيد وتغليب المصلحة الوطنية والبعد عن الأساليب الحادة التصادية وذلك عبر توجيه الرسائل والمطالب بحكمة، مذكراً بقوله تعالى (فقلوا له قولاً لنا لعله يتذكر أو يخشى)، مطالباً جميع أبناء الكويت بحكاما ومحكومين بأن يضعوا مصلحة الوطن نصب أعينهم وأن يكون ولاء الجميع لله ثم هذا الوطن، فالمصالح الشخصية والمكاسب السياسية تتغير وتتبدل أما الكويت فيستبقى وطننا لكل الكويتيين

بإذن الله، وأكد على ضرورة أن يعود الجميع حكومة وشعباً أفراداً وجماعات إلى الله عز وجل فإنه المخرج من الفتن التي تحيط

استنكر الداعية الإسلامية الشيخ د.ناظم المسباح التلاسن والسجال السياسي عبر المنابر الإعلامية وغيرها في شأن النظام الانتخابي والاستحقاقات الدستورية وتعديل النظام الانتخابي عبر مرسوم ضرورة وغير ذلك من الأزمات، مشدداً على ضرورة أن تكون اللغة السياسية المستخدمة لغة متزنة وموضوعية بعيدة عن الحدة، موضحاً أنه لا يوجد -في تقديره - ضرورة ملحة لتعديل النظام الانتخابي عبر مرسوم ضرورة في هذا التوقيت لأنه قد يؤدي إلى زيادة الاحتقان وتعقيد أكثر للأمور لاسيما بعد حكم المحكمة الدستورية الأخير وحالة الحراك الشعبي والشبابي، مناشداً ولاة الأمر التريث في مسألة تعديل النظام الانتخابي عبر مرسوم ضرورة وترتيبها للمناقشة والانتخابات وكلنا أمل في حكمة ولاة أمورنا وحسن قراءتهم للواقع السياسي. وأوضح أن تصاعد وتيرة الحدة في الخطاب السياسي التي تشهدها الكويت بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة لكنها بلغت ذروتها في ندوة «لأمة كلمة» بديوان النملان قبل أيام، واستمر التصاعد بندوة ديوان الخليفة



الشيخ د.ناظم المسباح

دعا إلى التعاون من أجل حفظ أمن الوطن واستقراره «التحالف الإسلامي» يحذر من الانزلاق نحو الفوضى بسبب احتكار البعض للحقيقة والوطنية

آلية إصدار مراسيم الضرورة وشرح كذلك الألية القانونية للاعتراض عليها. وهو كذلك الذي حدد صلاحيات صاحب السمو الأمير وحدد أن ذاته مصونة لا تمس، ومن هنا فإن المساس بصاحب السمو الأمير والتعدي على صلاحياته تجاوز لا يصح التغاضي عنه.

وزاد البيان: إننا في التحالف الإسلامي الوطني ندعو الشعب الكويتي الكريم ومن مختلف المواقع وتتحمل المسؤولية الوطنية تجاهه. وتابع البيان: إننا مدعوون جميعاً إلى الرفق بهذا الوطن والتعاون من أجل حفظ أمنه واستقراره وازدهاره. واتباع السبل الدستورية والقانونية للتعبير عن التوجهات والمواقف وعدم الانزلاق تحت ذريعة كانت نحو الفوضى وتحدي الدستور والقانون. كما يجب على الجميع تكريس ثقافة الحوار والتواصل وعدم التخندق خلف أوهام احتكار الحقيقة واحتكار

أصدر التحالف الإسلامي الوطني بياناً حول الأحداث الأخيرة قال فيه: مازلنا نتابع بأسف شديد واستياء بالغ المنهج المستغرب الذي كان ولا يزال يسعى نحو خلق الصدام السياسي في المجتمع الكويتي تحت زعم الدفاع عن الدستور في الوقت الذي يمارس هو فيه وبإصرار شديد تجاوز بديهيات الدستور المرة تلو الأخرى. لقد بات واضحاً ومع تكرار الشواهد أن معركة البعض ليست لأجل الدستور بل هي خارج نطاق الدستور وتعتبر عن أجندة غامضة هي ضد استقرار الكويت ووحدتها الوطنية، مشيراً إلى أن هناك فرقا كبيرا بين الرأي أو الموقف السياسي تجاه قضية محددة وبين فرض الغوغائية والفوضى لتمرير تلك الآراء والمواقف من خلال الخطابات والمواقف المتقلبة وغير

المسؤولة. وأوضح البيان أن الدستور يقرأ ككل متكامل، فالدستور الذي نص على أن الأمة مصدر السلطات جميعاً ثبت أن سلطة الأمة تمارس وفقاً للدستور والقانون وهو الذي شرح بشكل لا يقبل اللبس

أكد أن البلاد بحاجة إلى تصحيح وتعديل المسار الهاجري: صاحب السمو سيصدر مراسيم ضرورة لإنقاذ الشعب الكويتي

السياسيين والأعيان والقبائل وجميع الطوائف إلى الوعي بحساسية المرحلة، وأن يقوموا بنصيح الشباب المنجر وراء هؤلاء.

وأكد أننا لا نرضى أن تهيم من بعض التكتلات السياسية على الواقع الكويتي، وتضغط بقوة على السلطين، ولا أن يستمر الصراع إلا ما لا نهاية بهدف تحقيق أهداف شخصية، فالكويت بحاجة إلى حياة جديدة ومستقبل زاهر بعيداً عن التجاذبات والخلافات، ملحاً إلى ضرورة منع وقطع المال السياسي وإيقاف طلبات العلاج بالخارج لأصحاب التكتلات المهمة التي لا تريد الخير للشعب الكويتي.

وأشار إلى أن الكويتيين هم من أوصل هؤلاء إلى هذا الحال، فلو أنه أتى بارداً الرجال، ومنهم ما منح أصحاب التكتلات وفتح لهم أبواب الوزارات وقيل لهم طلبات العلاج بالخارج فإنه سيحصل أرقاما خيالية أكثر مما يحصده هؤلاء، مؤكداً أن قطع المال السياسي ومنع الواسطات سيحول دون وصولهم وتسلقهم على أعناق الكويتيين. وتضمن أن تعود البلاد درة للخليج وأن تنهض من جديد، وأن يتعلم أبنائها من الأخطاء الجسيمة، داعياً الناشطين

أكد الناشط السياسي محمد الهاجري وجوب إصدار مراسيم ضرورة تعمل على تعديل المسار للحاق بركب الدول المتقدمة، وخصوصاً أننا بنتنا للأسف في الدول المتراجعة والمتخلفة بسبب التسايزم والخلافات السياسية بين السلطين.

وقال خلال مؤتمر صحفي إننا نتمنى أن يصدر مرسوم ضرورة يقضي بتقليص الأصوات إلى صوت واحد، لنقطع الطريق على التكتلات التي هيمنت بطريقة ظالمة على الشعب الكويتي، مشيراً إلى أنه لو قامت السلطة التنفيذية بدورها الحقيقي، ولبت متطلبات الشعب من إسكان

وصحة وتعليم وراعت الله في الشعب ما احتاج شعبنا الطيب إلى هؤلاء المتكسبين انتخابياً. ودعا الهاجري إلى إصدار مراسيم الضرورة لإنقاذ الكويت من القروض، وتقليص الأصوات إلى صوت واحد، بالإضافة إلى حل القضية الإسكانية، وتوفير السكن اللائق للشباب الكويتيين حماة هذا الوطن وبناته.



محمد الهاجري

الحركة الشبابية لإعادة الأغلبية تدعو إلى المشاركة في «الإرادة»

وشعبها بدل العبث حاصل في البلد وعدم الاهتمام بالشأن العام والتركيز على الخاص. وجاء في البيان: ندعو الشعب الكويتي الحر إلى التوجه إلى ساحة الإرادة وأن يكون الحضور هو العدد الفعلي لحملة الوطن والدستور.

أصدرت الحركة الشبابية لإعادة الأغلبية بياناً بخصوص التجمع الحاشد المقرر إقامته اليوم في ساحة الإرادة بحضور أعضاء الأغلبية وقوى سياسية وشبابية، أكدت من خلاله حضورها ودعوتها لكل من يريد الإصلاح والتقدم إلى مستقبل أفضل للكويت



محاسبة النوايا

قال رسول الله ﷺ «أما الأعمال البنايات ولكل امرئ ما نوى»، ان المحنة الشديدة التي تمر بها البلاد وتتصعب وتزداد يوماً بعد يوم السبب الرئيسي فيها هو ما دأب عليه بعض الأعضاء بتخوين كل من حولهم ان لم يناصرهم في مصالحهم ويعلم موقفه معهم بغض النظر عن الصواب او الخطأ والحق أو الباطل، فهم يرون أنفسهم دائماً وطنيين حريصين على تطبيق الدستور والقانون، وهذا ما أدى إلى تفاقم لغة الخطاب وظهور الانقسامات في الشارع تحت مسميات مذهبية وعرقية وتضارب مصالح شخصية خاصة وبطولات وعذريات وهمية.. تتزايد حدتها حتى وصل الأمر إلى ولي الأمر، ولا حول ولا قوة الا بالله.

فالفوضى العارمة التي سبقت المرسوم رقم 2011/477 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة أدت إلى وجود بطلان ظاهر وجسيم في المرسوم وكذلك المرسوم رقم 2011/433 والقاضي بحل مجلس الأمة لصدوره مخالفاً للدستور ولنص المادة 129 منه وما حدث من تخيطات حكومية تحت رغبة تهدئة الشارع جعل هذه المراسيم تصد مخالفة للدستور مما يصهما بالبطلان، فضلاً عن القرارات العشوائية للحكومة مثل القرار 2012/46 بشطب بعض المرشحين والعدول عن قراراتها.. الخ، او عدم الدفاع عنهم، والواقع الانفعالي والسلبى لدى البعض مما جعل الأمور والنتائج خاطئة لبناتها على مراسيم وقرارات خاطئة.

ونظراً لكوننا متضررين مما حصل ومنذ اعلان النتائج أعدنا العدة للطعن على هذه المراسيم والانتخابات، وتم التعاون مع الأخوة الأفاضل من مرشحين وقانونيين وتم عمل عدة صحف بعدة أرقام وطعون وأسماء مختلفة، وعليه صدر حكم المحكمة في الطعون المقدمة منا تحت أرقام 5، 25، 6+30 حكمت المحكمة بإبطال عملية الانتخابات برمتها، والتي أجريت بتاريخ 2012/2/2 وكان نص الحكم كالآتي: «حكمت المحكمة بإبطال عملية الانتخاب برمتها، والتي أجريت بتاريخ 2012/2/2 في الدوائر الخمس

وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها لبطلان حل مجلس الأمة وبطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة... الخ»، وبناء عليه ابطال مجلس 2012 وتم إعادة مجلس 2009 الذي لم يستطع الانعقاد وصدر مرسوم حله بناء على كتاب رفعه رئيس مجلس الوزراء.

لذا وتحسباً من الحكومة من الوقوع في أخطاء دستورية مستقبلية تؤدي إلى حدوث نفس النتائج في حالة لجوء البعض إلى المحكمة الدستورية للطعن ومن أجل تحسين العملية الانتخابية القادمة وبعد عدة مشاورات مع دستوريين وقانونيين قررت الحكومة بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 2012/892 بتاريخ 2012/8/13 الطعن في المادتين الأولى والثانية من قانون رقم 2006/42 الخاص بإعادة تحديد الدوائر وطرق التصويت، وطوال هذه الفترة لم يهدأ الشارع من التجمعات والتهديد والوعيد والاعتصام أمام قصر العدل وساحة الإرادة إلى ان صدر الحكم بتاريخ 2012/9/25 وقضى بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً لأن المحكمة رأت ان هذا ليس من شأن القضاء أو رقابة المحكمة الدستورية، هذا بالإضافة إلى الكم الكبير من الحكم والمبادئ القانونية والدستورية التي أوردتها الحكم لتكون طريقاً نهديت به مستقبلاً.

وهنا تعالت لغة المديح ورفعت أهزج النصر من قبل المتجهرين، وهذا التناقض وضعنا أمام تصور سيئ أمام الغير والإعلام خلاف الواقع وكان تصوير هؤلاء وتواجدهم بالشوارع وتهديداتهم وتصريحاتهم هي التي حملت على الحكم لصالحهم وبالطبع هذا يخالف الواقع.

واليوم تعاد الكرة مرة أخرى وبصورة أسوأ، وعليه يجب ان يعلم الجميع انه إلى الآن لم يصدر أي قرار رسمي او توجه معين بشأن قانون الانتخاب رقم 42 الخاص بالانتخابات التشريعية، وعليه السؤال: على أي أساس تصدر هذه اللغة التهديدية والتصعيدية غير المبررة، ولغة التحدي؟! وهذا ما نريد إيصاله للشعب الكويتي عامة والمهتمين خاصة، انه لا يجوز محاسبة النوايا والتكسب من أسلوب التهديد والوعيد لأن في ذلك ضرراً يشمل البلاد والعباد جميعاً لأن الخير يخص والشر يعم، ويكفي أن نتعظ ماذا فعلت الفتن بمن هم حولنا أو قبلنا من الشعوب.

أكدوا أن الدستور لا يسمح بإصدار مراسيم ضرورة لتعديل الانتخاب نواب سابقون يطالبون بإعلان واضح عن التوجه الحكومي تجاه تعديل قانون الانتخاب



مبارك الولعان



أسامة الشاين



د.وليد الجبيلاني

وأوضح أن في التشريعات المتماثلة الدرجة كقانون وقانون فإن الألاحق يعدل السابق منها، أما المخفاوة كقانون ومرسوم فإن الأدنى يخالف الأعلى منها، لافتاً إلى أن احتياطاً فقد وضع الدستور استثناء يكون فيها للمرسوم قوة القانون، بشروط وضوابط قاسية، ومن المنفق عليه ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فيه.

ولفت الشاين إلى أن شروط المرسوم بقانون وفق المادة 71 هي غياب المجلس ونشوء طارئ يمثل ضرورة ولا تحتمل التأخير ولا يخالف الدستور أو قواعد الجرائية العامة.

من ناحية، قال النائب السابق مبارك الولعان إنه لا تراجع عن تجمع اليوم الاثنين في ساحة الإرادة إلا باحترام الدستور وإعلان الحكومة التزامها بإصدار مرسوم الدعوة للانتخابات وفق النظام الحالي.

المطير: تغليب لغة الحوار والاحكام للدستور يجنبان البلاد شر الفتنة

طالب النائب السابق محمد المطير بتقديم الحكمة على ما عداها وعقلنة الأزمة السياسية حرصاً على مصلحة الكويت وشعبها وابعاد شبح فتنة كبيرة قد تضرب استقرار البلاد، لاسيما ان الاضرار تحدى بالكويت من كل جانب وهناك من لا يريد لشعبها ان يهتأ بالاستقرار والامان. وشدد المطير في تصريح صحافي على ان تغليب لغة الحوار وسياسة الكاشفة والمصارحة والشفافية والاحكام للدستور من جميع الاطراف في ظل الازمة الحالية هي من ستجنب الكويت شر الفتنة التي بدأت تطل براسها على البلاد. وأوضح المطير ان الكويت وعلى

المر السنين تنعم بالاستقرار والامن والامان ومازالت بفضل من الله تعالى لاسيما ان اهلها جيلوا على فعل الخيرات ومد يد العون للمستحقين والمستضعفين في كل مكان. ولفت المطير إلى أن مقارنة الكويت مع دول تعيش تحت وطأة الديكتاتورية وتعيش شعوبها في ظل حكم العسكر والأزمات والكوارث امر غير مقبول وبعيد عن العقل والمنطق، مشيراً إلى أن استخدام هذا الاسلوب من شأنه ان يدخل الكويت في نفق مظلم. وختم المطير تصريحه بالقول ليس من الحكمة ولا من العقل والمنطق ان ندفع لطريق مجهول قد يفقدنا نعمة الاستقرار والامان التي تنعم بها الكويت.



محمد المطير

القناعي: نرفض المساس بأمن واستقرار الكويت

لكل مواطن ولكن من المؤسف ان بعض الأمور إلى ما وصلت إليه في بعض السنوات والتجمعات الانتخابية ما يعتبر تجاوزاً للدستور ويشير إلى تطورات خطيرة تمس الأمن الوطني للبلاد وتعرض كيان الدولة للخطر. وقال أمين سر جمعية الصحافيين الكويتية: على جميع احترام مكانة صاحب السمو الأمير وعدم الزج باسمه ومقامه في المعارك السياسية، لا بالتلميح ولا بالتصريح، فمقام صاحب السمو الأمير أكبر من أن يكون مادة للتكسب الانتخابي أو ممارسة الضغوط والابتزاز من أجل تحقيق مكاسب سياسية، فهو رمز لوطن، ووالد للجميع، وقائد لمسيرة هذا البلد ورئيس كل السلطات وله من الصلاحيات الدستورية ما يستوجب الاحترام وعدم التدخل من أي كان بأي شكل أو وسيلة، فهية صاحب السمو الأمير من هبة الدولة وأي محاولة

إسقاط هيبة صاحب السمو الأمير إنما هي محاولة لإسقاط الدولة بكل أركانها وهنا يكمن الخطر الداهم الذي نخز من نخشاه. وقال فيصل القناعي: حرية الرأي حدود والمخاطبة صاحب السمو الأمير ضوابط وأخلاقيات ليس منها بطبيعة الحال ما يفعله البعض من تطاول وإهدار للقيم والتقاليد الكويتية المعروفة التي توارثناها عن الأباء والأجداد، فالأمير ليس رئيساً للدولة فقط بل هو والد الجميع وما هكذا يكون تعامل أهل الكويت مع من ونحن ندعو هذا إلى ان تسود لغة العقل والحكمة في حل الخلافات السياسية وأن تندسى جميعاً ونقف بوجه كل من يحاول إثارة الفتنة والمساس بأمن واستقرار الكويت، واضعين ثقتنا الكاملة في حكمة صاحب السمو الأمير لقيادة سفينة الكويت إلى بر الأمان.

أكد أمين سر جمعية الصحافيين الكويتية فيصل القناعي ان حرية الرأي والتعبير مصونة ومكفولة



فيصل القناعي

الغصين: نرفض الخروج للشارع لمصالح شخصية

المبرر الذي شنته كتلة الأغلبية، مشيراً إلى أن ذلك يعتبر أمراً خارجاً عن المألوف وخدشاً واضحاً لطبيعة العلاقة بين الحاكم والحكوم، لافتاً إلى أن ما قيل في تلك الندوات لا يمثل رأي الشعب الكويتي الذي تربي على طاعة ولي الأمر منذ زمن بعيد.

وبين الغصين في بيانه أن الشعب الكويتي تابع أسرة آل الصباح منذ ما يزيد على ثلاثمائة سنة ولا يزال حيث وجدوا فيهم الطبية والكرم ومائة الأخلاق مشدداً على ضرورة أن تتوقف هذه الأصوات النشاز عن هذا المسلك الخطير. وأكد الغصين على أن حرية التعبير في هذه الأرض الطيبة كفلها الدستور ولكن دون الخروج عن الأداب العامة ودون الإساءة لوالدنا جميعاً وقائد سفينتنا الذي يعكف ليل نهار على تحقيق الاستقرار والأمن لوطننا الغالي حيث من شأنها أن يدعفا بعجلة التنمية

للأمام ولتكون كويتنا مركزاً مالياً واقتصادياً كما كان يدعو له سموه في معظم خطباته، مضيفاً ان حالة الفوضى التي يخلقها البعض تعمل على حجب رؤية الإنجازات الكبيرة التي حققها سموه بإصراره ومتابعته الشخصية. ورفض الغصين الخروج المتكرر للشارع لتحقيق مصالح شخصية وضيقة ولاسيما في ظل وجود سياسة الباب المفتوح التي اعتدنا عليها منذ عقود من الزمن مع أسرة الصباح الكرام.

ودعا الشيخ الغصين في ختام حديثه من جميع القوى السياسية في البلد للالتفاف حول صاحب السمو الأمير لتحقيق أقصى درجات التقارب في وجهات النظر ولاسيما في ظل وجود حالة من عدم الاستقرار في المنطقة الإقليمية لافتاً إلى أن تماسك الجبهة الداخلية سيساهم كثيراً في التصدي لجميع الأخطار التي تحدى بوطننا الغالي من كل صوب.



سعود الغصين